معناه غير معنى المرفوع ولا يلزم العطف مع تأكيد ضمير الفاعل لا مخالفة اللفظ
ولا مخالفة المعنى ◦ فصل يشتمل على قاعدتين أحدهما في العطف على
عاملين وقد اختلف فيه فذهب سيبويه والخليل إلى منعه مطلقا وذهب
الكوفيون إلى الجواز مطلقا وذهب الأخفش وجماعة من البصريين إلى الجواز
بشرط أن يتقدم المجرور في العطف عليه ويتأخر المرفوع والمنصوب في الثاني
المعطوف على هذا المذهب مثل مر بزيد عمرو وبكر خالد وإن في الدار
عمرا والحجرة زيدا حجة المانعين من أربعة أوجه أحدها أن حرف العطف نائب
عن العامل المتقدم وليس له قوة التشابه عن عاملين لأنه أضعف من العامل
والثاني أن العامل الواحد لا يعمل جرا ورفعا أو جرا ونصبا في حالة واحدة
فكذلك ما ناب مناب العامل لا يقع بعده هذان الإعرابان المختلفان خصوصا
على مذهب من قال إن حرف العطف هو العامل والثالث أنه لو كان العطف
على عاملين جائزا لاطرد الحكم فيما زاد عليه فلما لم يطرد علم منعه الرابع
أنه لو كان له أصل في الجواز لاطرد مطلقا عند صاحب القول الثالث ولما
لم يطرد مطلقا علم ضعفه حجة القول الثالث السماع والقياس أما
السماع فقوله تعالى والذين كسبوا السيئات جزاء سيئة بمثلها عطفا
على قوله للذين أحسنوا الحسنى فالذين كسبوا عطف على الذين أحسنوا
وجزاء سيئة عطف على الحسنى وقوله تعالى إن في السموات والأرض لآيات
للمؤمنين إلى قوله وتصريف الرياح آيات لقوم يعقلون عطف تصريف على
السموات وآيات على آيات على القراءتين أحدهما على اللفظ والأخرى على المحل وقوله
تعالى والليل إذا يغشى والنهار إذا تجلى عطف المجرور على المجرور بالواو والمنصوب
على المنصوب بفعل القسم المضمر مع الواو وقول الشاعر أكل
امرئ تحسبين امرأ ونار توقد بالليل نارا وقول الآخر هون
عليك فإن الأمور بكف الإله مقاديرها فليس بآتيك منهيها ولا قاصر عنك

مأمورها وقول الآخر وليس بمعروف لنا أن نردها صحاحا
ولا مستنكر أن تعقرا وفي المثل ما كل سوداء تمرة ولا بيضاء شحمة وأما
القياس فعلى ما إذا وقع بعد حرف العطف إعرابان مختلفان نحو ضرب زيد عمرا
وبكر خالدا فإن وقوع الإعرابين المختلفين لم يمنع الجواز حجة المذهب الثاني
إذا تقدم المجرور هذه الأدلة وإذا تقدم المرفوع أو المنصوب على المجرور كقولك
مر زيد بعمرو وبكر خالد وإن زيدا في الدار وعمرا الحجرة والقياس على ما إذا
تقدم المجرور لأن المعنى فيهما لا يختلف فينبغي أن لا يختلف حكمهما والجواب
عن الآية الأولى أن الذين كسبوا مبتدأ وخبره يحتمل وجهين أحدهما ما لهم من
الله من عاصم وجزاء سيئة بمثلها معترض والثاني أن الخبر جزاء سيئة بمثلها بتقدير
وجزاء الذين كسبوا السيئات وعن الآية الثانية أنه على قراءة حمزة والكسائي
محمول على التأكيد بإعادة اللفظ لأن تصريف الرياح غير خارج عن آيات
السموات والأرض فإذا بها من التأكيد اللفظي وليس عطفا على عاملين
لأن الثاني هو الأول في المعنى ونظيره قولك إن زيدا في الدار والسوق والميدان
زيدا وزيدا الثاني هو الأول ذكر توكيدا وليس عطفا على عاملين وأما على
قراءة الرفع فيحتمل وجهين أحدهما منع العطف بل آيات مبتدأ وتصريف خبره
مقدم عليه حذف منه حرف الجر والجملة مستقلة والثاني أن آيات
أيضا تأكيد الآيات الأولى على المحل كما عطف على المحل وهذا ضعيف
لأن التأكيد على المحل والوصف على المحل يفارق العطف على المحل كما تقدم
ذكره وإنما يجيء من يجيز الوصف على المحل وعن الآية الثالثة أنه لما لم يجز
فعل القسم الناصب للظرف مع الواو صارت الواو كأنها نائبة عنه وعن
الباء فصارت كأنها هي الخافضة والناصبة للظرف لامتناع ظهور الناصب
معها وصار من باب العطف على عامل له عاملان وهو جائز اتفاقا وعن
البيت الثاني فأكثر الناس يروونه قاصر وقاصرا بالرفع والنصب حتى لا

Copyright © King Saud University